

# جمعية العلوم الاقتصادية السورية



ص. ب : 2979 - فاكس 2325462

هاتف : 2324427 - 2325461 - دمشق

موقع الجمعية على الأنترنت

<http://www.syrieneconomy.com>

## ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون

حول بعض تداعيات

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

دمشق 2009/2/3 \_ 2009/5/26

الصناعة السورية في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية

# 10

2009/4/14

أ. فؤاد اللحام

م. محمد الشاعر

أ. خليل نيازي

## الصناعة السورية في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية

الأستاذ خليل نيازي(\*)

- أتقدم بالشكر الجزيل لجمعية العلوم الاقتصادية بإتاحة الفرصة لي أن أبدي رأيي بهذا الحدث الكبير وآثاره على الصناعة السورية.
- ستتضمن مداخلتني الأمور التالية:
- 1 - مميزات الأزمة الاقتصادية العالمية.
  - 2 - مميزات الصناعة السورية.
  - 3 - مدى تأثر الصناعة السورية في وضعها الراهن مع الأزمة.
  - 4 - الحلول المقترحة.

### أولاً : مميزات الأزمة الاقتصادية العالمية

- ضعف السيولة.
- انهيار أسعار البترول، المواد الأولية، الإنتاج بشكل عام.
- إفلاس معظم المصارف، والشركات الكبيرة بسبب عدم إمكانية إيفاء التزامات المقترضين.
- توقف معظم المشاريع عن استمرار إنشائها وبالتالي تسريح الكثير من العاملين الأجانب إلى بلدانهم.
- ازدياد الطلب على فرص العمل في البلدان الموردة للعمال.
- نقص توريدات المغتربين إلى بلاد الأم بسبب توقف أو تخفيض عدد ساعات العمل للعاملين في بلدان الاغتراب.

### ثانياً: مميزات الصناعة السورية

فيما إذا استثنينا القطاع العام في الستينات والسبعينات ومع بداية الحركة التصحيحية حيث بدأ القطاع الخاص بتأسيس شركاته ضمن المستوى الصغير ومع تشجيعه بحدود ضيقة جداً، فقد استمر النمو خلال السبعينات والثمانينات ولا أدل على ضعف تشجيعه في تلك الفترات من أن معدل الضريبة كان (92%)، وكان هناك ضعف في الجهاز المالي مما يجعل تحقيق الضريبة يتأخر لعدة سنوات وبالتالي تتراكم فوائد عن كل سنة (10%) وبالتالي سنة واحد

(\*) - اقتصادي من حلب.

تصبح الضريبة أكثر من الربح ولولا سهولة التهرب الضريبي في حينها لكانت الصناعة كأن لم توجد.

« المنعطف كان قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 أعطى أماناً وثقة للمواطنين الصناعيين وللعرب والأجانب وخفض الضريبة إلى (63%) مع المجهود الحربي والإدارة ونشأت شركات يمكن اعتبارها بمستوى المتوسطة.

« ثم في عام 2001 خفضت الضريبة إلى (35%) وكان صدر تشريع بإعفاء الصادرات من ضريبة الدخل، وتوالت القوانين والمراسيم المحفزة للعمل الصناعي، وخلال هذه الفترة اتصفت الصناعة السورية بسمات التوسع والانتشار وكان من أهم سماتها:

(1) - معظم الشركات التي تأسست كانت من نوع الصغيرة والمتوسطة، ونسبة ضئيلة جداً ممكن أن تسمى كبيرة واعتبر الكبيرة ما زاد عن الـ /500/ عامل.

(2) - بعض الشركات الصغيرة عائلية تدار بالطريقة التقليدية بعيدة عن الالتزام القانوني كالترخيص الصناعي أو الإداري أو الالتزام بقانون التأمينات الاجتماعية أو حتى بالتنظيم المؤسساتي وتطبيق معايير الجودة - الإنتاجية - إدارة الموارد البشرية - نظام تسويقي واضح - دعاية وإعلان - اشتراك بالمعارض - دراية بالأسواق الخارجية والمنافسة وتطبيق المواصفات المحلية، وقد تصل نسبتها إلى (50%) من مجمل الشركات الصناعية.

(3) - مع صدور قانون الاستثمار وتطور الشركات إلى شركات متوسطة وخاصة في متوسط التسعينات من القرن الماضي بدأت تظهر الشركات الكبيرة وبدأت بعض الشركات تدار إلى حد ما بشكل مؤسساتي وخاصة الكبيرة وضمن مفاهيم المواصفات والجودة والمنافسة وبدأ التصدير يتخذ وضعاً متميزاً، وتم تطبيق الكثير من المفاهيم الصناعية الحديثة وتطورت هذه الشركات مع تطور القوانين والتشريعات. وإن لم تتوافق بتوافق زمني لو حدث لكان وضع شركاتنا وتطورها غير ما هي عليه الآن. مثال:

« قانون الاستثمار رقم /10/ عام 1991.

« إعفاء التصدير من ضريبة الدخل عام 1998.

« التخفيض الضريبي عام 2001.

« المناطق الصناعية وإنشائها عام 2001-2002.

مما جعل الكثير من المنشآت الصناعية المشملة على قانون الاستثمار تتأسس على مناطق غير صناعية وبتراخيص مؤقتة عليها الآن من مشاكل إدارية... الخ.

(4) - لم تعد الصناعة وجود بعض الشباب المتحمس الذي تجرأ بإقامة منشآت صناعية أكبر من إمكانياته المادية ترافقت مع بعض أصحاب رؤوس الأموال الذين مولوا هذه المشاريع بنسب أرباح عالية مما أدى إلى إفلاس بعض هذه الشركات وأثر بشكل جزئي على مسار العمل الصناعي السوري.

(5) - كثير من هذه المصانع لم تدرس لها الجدوى الاقتصادية المناسبة مما جعلها تتنافس فيما بينها وتتقاسم السوق الداخلي ولا تعمل بالطاقة الإنتاجية اللازمة وبقيم مضافة منخفضة جداً.

(6) - إدخال مصانع بتقنيات عالية تحتاج إلى عمالة مؤهلة ومدربة بشكل عالي ولم تتوافق مع تأهيل الكوادر اللازمة ومازالت هذه عقبة في سوريا مثل - صيانة الأجهزة الإلكترونية - صناعة القوالب - صيانة أجهزة التبريد والتكييف واسميها السهل الممتنع.

(7) - ارتفاع نسب التمويل إن كانت على مستوى ممولين أو فوائد مصرفية تتجاوز الـ(10%) إجمالاً وتدني الأرباح إلى أقل من (10%) جراء المنافسة العالمية.

(8) - تدني الإنتاجية وثقافة العمل مما يزيد أمور الهدر في المواد والهدر في الوقت والهدر في مردود الآلة. وحسب في أحد المصانع فكانت:

- مردود عمل الآلة (60%).

- مردود الطاقة الإنتاجية (45%).

- مردود قيمة الإنتاج (55%).

(9) - الاتفاقيات الخارجية: - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- منطقة التجارة السورية التركية.

زادت في التبادل التجاري واتسمت بسوء التطبيق - شهادات المنشأ - عرقلة إدخال البضائع بين الدول العربية لحماية صناعاتهم الوطنية - اتساع رقعة المنافسة وخاصة أن سوريا البلد العربي الوحيد الذي مازال يعامل جميع البلدان معاملة جيدة حسب بنود اتفاقية التجارة الحرة العربية مما أثر على صناعة مواد التحميل التي تعرضت أمام المستوردات السعودية للتراجع، الصناعات الكهربائية - مخالفات شهادات المنشأ.

(10) - عدم تنوع الإنتاج السوري ومشابهته للإنتاج العربي أو التركي مما أثر عليه كثيراً في المنافسة وخاصة على تركيا.

(11) - تضخم الإنتاج في بعض المنتجات مما أثر على منافسة الشركات بعضها لبعض وأدى إلى ضعف كبير في القيمة المضافة (صناعة النسيج) - بلاستيك (أكياس التعبئة) حيث

توقفت معظم المصانع لسنوات طويلة وعلى سبيل المثال عندما يكون /1كغ/ من المواد البلاستيكية /50/ ل.س يباع كيس النايلون لـ /55/ ل.س إلى خمسة ليرات سورية فقط لاغير وبالتالي كان السبب الرئيسي في توقف أكثر من /300/ آلة عن العمل.

(12) - ضعف ثقافة بعض الصناعيين لمفهوم الجودة والمواصفة واستغلالهم لبعض الفرص مما أثر على سمعة الصناعة السورية وأدى إلى ضعف التصدير نسبياً بالنسبة لطاقة الإنتاجية.

(13) - العنصر الإيجابي: معظم الشركات الكبيرة تنتج بشكل متميز ويصدر كثير من إنتاجها إلى الدول العربية والأجنبية رغم المنافسة الداخلية والخارجية - الألبسة الداخلية - الألبسة الداخلية النسائية (لانجري) - الألبسة الخارجية (رجال - نساء - أطفال) - الأحذية البلاستيكية - الجلد الصناعي - بعض الصناعات البلاستيكية - المنظفات.

### ثالثاً: تأثير الصناعة السورية بالأزمة الاقتصادية العالمية

اسمحو لي أن استعرض أزمة 1929 على سوريا وما رافقها من تجاوز للأزمة من قبل رجال الصناعة السوريين في حلب.

ليست الأزمة العالمية جديدة على سورية، فلقد سبق لها أن فوجئت بانفجار هذه الأزمة في سنوات (1929-1939) كانت سورية يومئذ رازحة تحت الانتداب الفرنسي الذي يطبق نظام سياسة "الباب المفتوح" لكافة أعضاء عصبة الأمم على سورية في دخول المستوردات من دون اشتراط المثل للصادرات السورية، ففي فترة الأزمة تأثرت سورية بتدفق البضائع الرخيصة النسيجية والجلدية إلى درجة أن "المعلمين" و"الصنعية" في فروع النسيج شاركوا في إضراب عام، وكان أمراً رمزياً معبراً أن وضع العمال المتظاهرون "النول" في تابوت وشيعه.. الخ، في الوقت الذي كانت تنبرع فيه صناعاتها التحويلية (المعملية) الناشئة.

إن نخبة أو طليعة من المستحدثين الكبار تحدوا الأزمة وسياسة "الباب المفتوح" وقاموا في غضون أواخر العشرينيات ومنتصف الثلاثينيات في القرن الماضي بإدخال الصناعة التحويلية (المعملية) كقطاع جديد في الدخل القومي.

كان نشاط دمشق وحلب يومئذ على استحداث مشاريع الصناعة التحويلية في شكل شركات مساهمة مغلقة مصدر حيوية لمشاريع الصناعة التحويلية السورية، وتوسيع المشاركة في الاكتتاب على الأسهم وكان استحداث المشاريع يتم في إطار مواجهة سياسة "الباب المفتوح" والضغط على سلطات الانتداب لزيادة الرسوم على المستوردات المماثلة للإنتاج المحلي. ورغم هذه السياسة ارتفع بشكل مدهش عدد الشركات وتمثلت أبرز مؤشرات هذا التطور في الارتفاع المدهش في غضون عقد واحد لعدد آلات النسيج الحديثة في غضون عقد واحد. فقد ارتفع في حلب وحدها من (8) آلات في العام 1927 هي الآلات التي استوردها التاجر الحلبي شوكت عزيز ورائد الصناعة التحويلية السورية الحلبي سامي صائم الدهر إلى (850) آلة في العام 1939، وكان المثل لهذا التطور في دمشق.

أما التأثير فلنستعرض معاً بعض المظاهر التي تمت ملاحظتها في بعض الشركات التي قمنا بدراسة وضعها منذ تسعة أشهر وحتى الآن ومن مصارحة بعض الصناعيين دوافعهم المادي مع المدينين لهم خلال نفس الفترة، وكذلك حجم المبيعات وملاحظة بعض الشركات التي أغلقت أو المتوقع لها الإغلاق خلال الفترة القادمة لا سمح الله، وكذلك مراقبة بعض أسعار المواد الأولية بدقة لتصل إلى نتائج تأثير الأزمة على الاقتصاد السوري.

سأستعرض بعض سمات الصناعة السورية ولنؤكد من هذا الاحتمال أم لا.

#### أولاً - الأسعار:

**المرحلة الأولى:** إذا اعتبرنا أن نهاية الاستقرار الاقتصادي العالمي عام /2008/ نجد على سبيل المثال أن سعر المواد البلاستيكية كانت بحدود /1500\$/ للطن  $\pm 5\%$  وصلت هذه الأسعار - مع ارتفاع أسعار النفط من /75\$/ إلى /145\$/ للبرميل الواحد من النفط إلى /2000\$/ للطن  $\pm 5\%$ .

أي أن الأسعار ارتفعت بحدود 30% من حزيران وحتى أيلول/تشرين عام /2008/.

**المرحلة الثانية:** تهاوت أسعار البلاستيك بشكل لم يسبق له نظير خلال الـ 50 عام الأخيرة رغم الأحداث الكبيرة التي مرت خلال تلك الفترة، فبعد حرب تشرين التحريرية عام /1973/ ارتفعت أسعار المواد الأولية البلاستيكية بما يعادل 50% وانخفضت بنسبة 10% ولم تعد إلى

وضعها الطبيعي، ثم جاءت حرب الثورة الإيرانية عام /1979/ التي أدت إلى رفع الأسعار للمواد البلاستيكية إلى 20% ثم حرب الخليج عام /1991/ وأحداث سبتمبر عام/2001/ انخفضت الآن أي من تشرين الأول حتى أواخر كانون الأول عام /2008/ انخفضت إلى \$/800/ للطن  $\pm 5\%$  أي بنسبة 60% خلال الستة أشهر الأخيرة من عام /2008/، نستطيع أن نقول أن الارتفاع جرى في الربع الثالث والارتفاع بالربع الرابع، إذا علمنا أن من طبيعة العمل الصناعي والصناعيين أن يتهافتوا إلى شراء المواد الأولية بأكثر من حاجاتهم عند ارتفاع الأسعار، ويحجموا عن الشراء عند هبوط الأسعار، باستعراض هاتين الحالتين ومن الواقع العملي وإذا علمنا أن سوريا تستهلك بحدود (400.000) طن من البلاستيك سنوياً، فإننا نؤكد على أن مخزونه الصناعة السورية بالكامل في نهاية الربع الثالث تقترب من الـ (100.000) طن تم شراؤها بالأسعار المرتفعة، من هذا المنطلق لنتصور حجم الخسارة التي منيت بها الصناعة السورية من جراء شراء (100.000) طن بالأسعار المرتفعة ثم هبوط هذه الأسعار في الربع الرابع حيث تجاوزت الـ (200.000.000) ل.س في أحد المصانع، وطالت الخسارة معظم المعامل الكبيرة والمتوسطة والصغيرة كلا حسب مخزونه من المواد الأولية في الربع الأول من عام /2009/ عادت الأسعار بالارتفاع التدريجي بمعدل 12% حتى وصلت الزيادة في السعر في نهاية آذار من عام 2009 إلى ما يقارب 35%.

نجد مما ذكرناه سابقاً أن المشكلة في العمل الصناعي هي في اضطراب الأسعار التي في ارتفاعها تسبب بعض الخسارات وفي انخفاضها أيضاً تسبب بعض الخسارات وفضل الحالات بالنسبة للصناعي والصناعة أن يكون السعر في حالة استقرار.

حتى تكون أيضاً أسعار الإنتاج في حالة الاستقرار ويكون هناك توازن بين التكاليف وأسعار البيع. قد يتساءل بعض الأخوة لماذا أثناء الارتفاع يتعرض الصناعي لمشاكل وخسارات، وأثناء الانخفاض كذلك. أثناء الارتفاع: السوق لا يتجاوب مباشرة مع ارتفاع الأسعار، فغالباً هناك عقود مبرمة سلفاً بأسعار محددة. أما بالنسبة للمواد الأولية أو المبيع أي يبيع الصناعي بأسعار متدنية ليشتري بعد ذلك مواد أولية بأسعار أعلى وخاصة أولئك الصناعيين الذين يحترمون عقودهم وكلمتهم.

في حال انخفاض الأسعار يتباطئ حجم المبيعات إلى قيم قد تتجاوز 50% خوفاً من قبل المستهلكين من نزول الأسعار المستمر وبالتالي خوفاً من الشراء بالأسعار العالية.

لذلك مما سبق نرى ونؤكد أن ما حصل في المجال التجاري يشابه إلى حد ما حصل في المجال الصناعي وخاصة بالنسبة لتجارة الحديد، فقد أدت الأزمة المالية إلى خسارات ضخمة لتجار الحديد وخاصة إذا علمنا أن استهلاك سوريا من الحديد يتجاوز /2/ مليون طن سنوياً وأن الانهيار بأسعار الحديد قد وصل إلى /300\$/ اعتباراً من /1300\$/ للطن الواحد، هذا ما يسبب خسارات كبيرة جداً لصناعي الصناعات الهندسية.

### ملاحظة هامة جداً:

يتمنى الصناعي دائماً استقرار الأسعار ليس حركتها الحالية صعوداً وهبوطاً .

### ثانياً - المبيعات والتسويق:

في إلقاء نظرة على المبيعات الشهرية لإحدى الشركات، نجد معدلات الآتية ونفرض أن

متوسط المبيع الشهري X .

X + 10%	حزيران 2008
X+13%	تموز 2008
X+15.5%	آب 2008
X+14%	أيلول 2008
X-9%	تشرين الأول 2008
X-12%	تشرين الثاني 2008
X-14%	كانون الأول 2008
X-20%	كانون الثاني 2009
X-20%	شباط 2009
X-20%	آذار 2009

يلاحظ انخفاض مستوى المبيعات وبنفس النسبة انخفاض مستوى التصدير في معظم

المعامل.

### السيولة:

تراجع الوضع المالي لمعظم الشركات بسبب تراجع المبيعات رغم انخفاض الأسعار وخاصة في مطلع العام والذي أدى إلى انخفاض التكاليف وطبعاً ستساهم التخفيضات التي تمت

على أسعار الفيول و المازوت خلال آذار 2008 في تخفيض التكاليف ولعلها تساهم في قوة منافسة المنتج السوري للمنتجات الخارجية وتساعد على زيادة حجم التصدير.  
أدى تدني المبيعات وحتى ضعف استرداد الديون إلى أوضاع سيئة جداً بالنسبة للشركات ونستطيع تصنيف وضع الشركات كالتالي:

- ◇ شركات أعلنت إفلاسها قبل الأزمة المالية.
- ◇ شركات أعلنت إفلاسها خلال الأزمة.
- ◇ شركات وضعها الآن حرج جداً ونأمل من الله أن يتم إنقاذها.
- ◇ معمل كبير في حلب ينتج أنواع متعددة من النسيج استدرك الأمور قبل الإفلاس وتوقف عن الإنتاج وصرف العمال.
- ◇ أكثر من 20 معمل صغير ومتوسط الحجم أغلقت أبوابها.
- ◇ الصناعات الكهربائية معظم المعامل تنتج نصف إنتاجها.
- إذاً الأزمة المالية أثرت بشكل واضح على الوضع الإنتاجي في الشركات.
- مرفق: جدول عن الوضع المالي لبعض الزبائن لدى إحدى الشركات.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لعناية الأخ: أستاذ خليل نيازي المحترم

نرسل لكم المبالغ لدى بعض الزبائن المقصرين بالدفع لغاية 2009/4/11

ملاحظات	تاريخ تقصير الدفع	اسم المدينة	مبلغ ل.س
محجوز شبه مفلس كرم كرز	2008/6/30	دمشق	13157400
	2008/11/15	نبك	7500000
	2008/9/18	حلب	2114000
	2009/1/1	حلب	1400000
	2009/1/12	حلب	1200000
	2008/5/5	حلب	2038000

أخوكم

أبو محمد شوك

**البطالة:**

موضوع اليد العاملة في سورية متشعب وليس من السهولة حل إشكالياته، فما زال لدينا

نقص في الكوادر التالية:

1 - نقص في المهندسين الاختصاصيين المؤهلين، فلم تنزل هناك ثغرة واضحة بين المناهج التدريسية وحاجة الصناعة الوطنية رغم نشاط وزارة التعليم العالي في هذا المجال ومحاولة ردم هذه الثغرة.

2 - كذلك نقص في المحاسبين باختصاصاتهم.

3 - نقص بخريجي معاهد التدريب المهني.

4 - نقص بتأهيل الكوادر العمالية اللازمة من قبل الشركات نفسها لتكلفتها.

وللخوف من ترك العامل العمل بكل سهولة.

• من هذا المنطلق أقول بأن الموارد البشرية في سورية غير كافية والبطالة الموجودة منحصرة في العمالة الغير متعلمة والعمالة التي تسعى للتوظيف لدى القطاع العام وكم من مرة طالبنا هيئة التشغيل بكثير من العمال فيرفضون المجيء أو يحاولون معنا أن يكتب لهم بأننا نطلب غير تلك المؤهلات ليعودوا إلى مكاتب التشغيل عسى أن يوجهوا إلى القطاع العام، هذا يعني أن معظم المعامل تعاني نقص في العمالة مما أدى إلى أن بعض المعامل التي أغلقت سرعان ما وجدت عمالاً في المعامل الأخرى. رغم أن بعض المصانع خفضت من عدد ساعات العمل أو ألغت العمل الإضافي.

• حتى الآن لم يتعرض أحد المعامل التي اعرفها إلى عمالة عائدة من دول الاغتراب. أي أننا نستطيع القول أن مشكلة البطالة لدينا ليست مشكلة مرتبطة بالأزمة الاقتصادية.

• **إنشاء شركات جديدة والاستثمار:**

زيادة الإنتاج في الشركات، وضعف السيولة، وخوف رجال الأعمال من مستقبل الأسواق وعدم وضوحها والانهيار العالمي اليومي في الأسواق الخارجية اعتقد من المستحيل أن يفكر الإنسان الآن في الاستثمار الصناعي أو إنشاء معامل جديدة أو التوسع في المعامل القائمة.

• **تحويلات المغتربين السوريين:**

المعروف أن المغتربين السوريين والذين يعملون في الدول العربية أو غيرها يتميزون بخبرتهم وإخلاصهم في العمل، لذلك آخر من انتهى عقودهم بالنسبة لبقية العمال. وفي كل الأحوال لا نستطيع أن نقدر مدى تدني هذه التحويلات في الوقت الحاضر ولا نعرف عدد الذين أنهيت عقودهم.

مما سبق:

\* **الليرة السورية:** مازالت الليرة السورية محافظة على قيمتها في الأسواق العالمية - سيولة المصارف الخاصة والعامة متوفرة ولا تغير في معدل الإيداعات، انخفاض المديونية تنوع الاقتصاد السوري.

مما سبق نستطيع أن نستنتج أن الأزمة الاقتصادية العالمية ذات تأثير واضح ولكن ليس بالكبير ونأمل أن يتعاون الفريق الاقتصادي لدى الحكومة مع القطاع الصناعي لتلافي تزايد تأثير هذه الأزمة على الصناعة السورية أو استمرارها.

### رابعاً: الحلول

إن الأزمة الحالية تتصف بالقوة والانتساع والشمولية على مستوى العالم وشدتها تختلف من بلد إلى آخر، وقد وجدنا أن شدتها تختلف من بلد إلى آخر، وقد وجدنا أن شدتها وتأثيرها على سوريا حتى الآن وأعتقد في المستقبل لن يكون أكثر مما وجدنا وهي بحدود (25%) ، لهذا نرى أنه كلما قلنا باتخاذ الإجراءات المناسبة سنكون في مأمن من آثارها. ومن هذه الإجراءات:

### الإجراءات السريعة:

تطبيق قانون حماية الصناعة الوطنية والإغراق:

- التأكيد على شهادات المنشأة للمستوردات منعاً لإدخال مستوردات غير عربية المنشأ من البلاد العربية لمزاحمتها للصناعة السورية.
- التأكيد على تسعير المستوردات بقيمتها الحقيقية وتعديل الحد الأدنى للأسعار بما يتلاءم وقيمتها والتأكيد على تصنيف المستوردات نظامية أو غير نظامية وتسعيرها بشكل يتم دفع الرسوم الجمركية الحقيقية لها.
- التأكيد على المنافذ الجمركية بتطبيق التعرفة الجمركية على المستوردات- التأكيد من البند الجمركي المطابق للمادة ومن الكمية وزناً أو بالعدد ومن القيمة الصحيحة للتسعير.
- تشجيع التصدير:
  - هيئة المصدرين.
  - الإدخال المؤقت: الرسوم الجمركية على المواد المستوردة والتي أعيد تصديرها التشريع بهذا الخصوص موجود ولكن لا يطبق.

- العمل لاستحداث المستودع الصناعي مشاركة بين الجمارك وبين المصنفين لعدم تكلفة الصناعي بدافع الرسوم الجمركية للمواد المصدرة مسبقاً وإنما يدفع على المتبقي من هذه المواد والذي سيباع إنتاج بالداخل.
  - عدم التشدد موضوع الضرائب أو في تحقيقها أو إلغائها وخاصة في هذه الفترة والتأكد من أن الأرباح المحققة في الواقع الحالي أقل بكثير من الأرباح التي تقرضها الدوائر المالية (كما أوردنا مثال على أكياس البلاستيك للتعبئة نسبة الربح بين 8-12%/ وتعتبر هذه النسبة أكبر من الواقع بكثير.
  - تخفيض سعر الكيلوات أو الساعي الكهربائي. علماً أن نسبة التكلفة لاستهلاك الكهرباء في صناعة البلاستيك تشكل 10% من المبيعات و 25% من التكلفة وللعلم أيضاً أن الصناعي يدفع 13% من فاتورة الكهرباء بما يسمى الرسوم والطابع وقد تبلغ لبعض الشركات أرقاماً بالملايين.
  - تسهيل القروض للمتضررين من الصناعيين والتأكيد على أن نسب الفوائد يجب أن تتناسب مع نسب الأرباح.
  - متابعة التأكيد على مقترحات رئاسة مجلس الوزراء بتسهيل حزمة الإجراءات لتنشيط العمل الصناعي.
  - إلغاء تعهد القطع، السماح بوصول البوالص مباشرة لصاحب العلاقة.
  - إصدار قانون العمل والتأكيد على مادة التسريح التعسفي ضمن شروط يتفق عليها.
  - لماذا تم رفع قيمة المتر المربع في المنطقة الصناعية -التأمين الإلزامي للمعامل - عدم مساواة التجارة بالصناعة في موضوع سلفة الضريبة للتجارة تعتبر 2% نهائية في الصناعة قد تصل الزيادة إلى 10% في حال عدم فوترة المبيعات وهذه مشكلة يحتاج حلها وتطبيقها إلى سنوات. في المقابل على الصناعيين الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة والتشريعات الضريبية وتأمين عمالهم لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية لضمان شيخوختهم ومستقبلهم ومستقبل عائلاتهم وبرواتبهم الحقيقية ليكون الراتب التقاعدي مناسباً للسن المنصرم المتقدم في العمر والذي يرتب على صاحب العلاقة مصاريف استثنائية كالمرض والشيخوخة، والالتزام بمواصفة للإنتاج مناسبة لحماية سمعة الصناعة الوطنية وعدم التفريط بهذا المورد من موارد الخزينة.
- وأخيراً لا بد لي من الطلب من الأخوة الصناعيين اعتبار تراثنا التجاري ركيزة قوية تستند إليها بعد أن انهار النظام الرأسمالي والشيوعي.
- وتراثنا الذي يعتمد على الأخلاق كعنصر أساسي في التكامل بين عناصر الإنتاج الثلاث الدولة و الصناعيين والعمال وأن يتبادلوا الثقة فيما بينهم تحت ما يسمى باقتصاد الثقة.

أ. خليل نيازي